مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــــرام

التاريخ : ١٩٧٦/٥/١٤

# بنـــــاء « الانســـــان الديمـــقراطى »

**هى بالفعل « قضية كبرى » ، تلك التى اثارها الرئيس السادات فى لقاءاته الاخيرة مع قيـادات التنظيمات السـياسية ، ومع القيـادات الصحفيـة : قضية « بنـاء الانســان الديمقراطى » التى قال عنها الرئيس انها فى مقدمة القضـايا التى تشـغل فـكره واهتمامه فى الوقت الحاضر .**

والحق أن الديمقراطية ــ كلمة ومعنى ونظاما للحكم ــ ظلت موجودة فى الحياة السياسية منذ نشأتها فى اثينا واسبرطة وغيرهما من المدن اليونانية القديمة . ولكن المشكلة الكبرى التى ظلت قائمة ــ منذ ذلك التـاريخ ــ هى كيف يمكن ايجـاد وضمان الممارسة السليمة للديمقراطية . وهو الامر الذى لا يقدر على تحقيقه غير « **الانسان الديمقراطى** » **مما يتطلب على الدوام البحث** من كل الوسائل الممـكنة لبنائه .

واذا كان قد اكتمل لمصر الان ــ ترجمة لشعار دولة المؤسسات الذى رفعته ثورة التصحيح فى ١٥ مايو ــ بناء المؤسسات الدستورية والسياسية التى تصنع «الاطار الشرعى » للممارسات الديمقراطية . فانه ــ حقيقة ــ لم يكتمل لمصر حتى الان بناء « الانسان الديمقراطى » الذى يقدر على ملء « الاطـــار الشرعى » للديمقـراطية « بالمضمون الواعى » لحركتها وممارستها .

ومن هنا تبرز اهمية « **القضية الكبرى** » التى اثارها الرئيس السادات .

أمر منطقى ان تكون «الديمقراطية» مطلبا اساسيا لكل انسان يعنيه ان يحيا بالخبز وحده ، ويخنقه جو لايتنفس فيه الحرية .

ذلك لان الديمقراطية معناها الحرفى فى السياسة « حكم الشعب لنفسه » ، وتتسع بمدلولها العام لكل مذهب سياسى يعتبر ارادة الشعب مصدرا لسلطة الحكام .

على انه لما كان اجماع الشعب مستحيلا ، خاصة فى أمور السياسة والحكم ، فان « حكومة الشعب » — التى تأتى من القنوات الديمقراطية — اصبحت تعنى عمليا « حكومة الاغلبية »

وما دامت هناك اقلية ، فان .. « حكومة الاغلبية » الديمقراطية لابد ان ترتب حقوقا لهذه الاقلية لا يجوز لها ان تمسها او تجور عليها .

**ومن هنا يصبح ضروريا ان يوجد اصلا « الانسان الديمقراطى » الذى لا يقدر غيره على ترجمة تلك المبادىء — التى يتوق اليها كل البشر — الى واقع فى الممارسة الديمقراطية .**

**وفى ضوء ذلك قد يكون مفيدا الان طرح ثلاثة اسئلة ومحاولة العثور على اجابات محددة لها من رجال القانون الدستورى . والذى نجرى معه الحوار الان هو الدكتور ثروت بدوى استاذ القانون الدستورى .**

# من هو الانسان الديمقراطى ؟

**الانسان الديمقراطى** هو الذى يؤمن بالحرية لنفسه ، كما يؤمن بها للاخرين الذين يختلفون معه فى الرأى ، ذلك ان الديمقراطية تعنى كفالة حق المشاركة لجميع المواطنين وحتى يمكن للمواطنين المشاركة الحقيقية فى الحكم ، يجب ان تكفل الحرية لهم جميعا دون تفرقة لسبب قوى أو طبقى أو عنصرى او اجتماعى . ذلك لان الديمقراطية التى تقوم على حكم الاغلبية تقتضى بالضرورة توفير الحرية للاقلية ، فانه لايمكن اهدار حرية القلة حتى ولو كان ذلك ارادة الكثرة ، ثم ان كثرة اليوم قد تكون قلة الغد فضلا عن أن موقف الاغلبية يتغير من موضوع الى موضوع .

والانسان **الديمقراطى** — فوق الايمان بالحرية للجميع — هو الذى يحارب فى سبيل تحقيقها للاخرين الذين يخالفونه الراى بنفس القوة التى يحارب بها من اجل تحقيق حريته .

**والانسان الديمقراطى** — قبل ذلك كله — هو الذى يؤمن بأن الحرية لا تتجزأ : الحرية لكل الشعب ، وكل صور الحرية لكل فرد فى الشعب .

# الى أى مدى يوجد بيننا ؟

اذا كانت الظروف قد فرضت على مصر — لقرون طويلة — الاستعمار والارهاب يكون طبيعيا أن لا تكتمل بيننا الان صورة « الانسان الديمقراطى » .

بل انه حتى فى البلاد التى سبقتنا الى الديمقراطية بزمن طويل لم يوجد بعد الانسان الديمقراطى بالصورة الكاملة .

**صحيح انه قد يوجد بيننا فى مصر من يقترب الى حد كبير من الصورة المثالية للانسان الديمقراطى : ولكن هؤلاء افراد قلائل ، لا يمكن افتراض انهم يمثلون الانسان المصرى . ففى غير قليل من حالات الممارسة الديمقراطية فى مصر سواء فيما قبل الثورة ، او فيما بعدها**

**وضح ان الكثيرين من رجال الاحزاب ومن القادة والسياسيين ممن يضيقون بالمعارضة ولا يطيقونها ، وتعرضت المعارضة فى مصر على مراحل التاريخ المتتابعة لكثير من صور الكبت والارهاب .**

بل لقد اتخذت كثير من اجراءات القمع ، وكبت الحرية ، بموافقة اغلبية شعبية كبيرة ، فى غير قليل من الحالات وقد عشنا فترة كان فيها حزب الوفد — الذى كان يمثل الاغلبية الكبرى للشعب المصرى — يمارس غير قليل من صور الارهاب والكبت لمعارضيه . وقد كانت احداث الطلبة فى الجامعة قبيل الثورة أكبر شاهد على ذلك . الامر الذى يؤكد انه حتى قادة حزب الاغلبية ، لم يكونوا مؤمنين بتوفير الحرية للمعارضة .

وقد حدث بعد الثورة ، ان قام بالسلطة عدد غير قليل من الحكام ، سواء على مستوى الوزارة ، أو فى المستويات القيادية السياسية العليا المختلفة ، ممن وصلوا الى السلطة دون سند شعبى ، ودون تأييد من الاغلبية ، فكان منطقيا أن يكون هؤلاء أكثر ضيقا بالمعارضة .

# كيف يمكن بناء الانسان الديمقراطى

يتطلب بناء « الانسان الديمقراطى » أمرين :

— ممارسة طويلة .

— تهيئة ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية تتضافر كلها من أجل تحقيق الصورة المثالية له .

فالحرية لايمكن أن تمارس ممارسة واقعية الا اذا توافرت عوامل اقتصادية واجتماعية معينة . الارتباط وثيق بين توفير المستوى اللائق للمعيشة ، والمستوى المعقول من التعليم والثقافة ، وبين الممارسة الفعلية لحق المشاركة فى الحكم . وبالتالى يجب أن نضمن العدالة الاقتصادية ، والعدالة الاجتماعية ، لكى نحقق الديمقراطية السياسية فالمؤكد انه لاقيمة لحق الانتخاب ، أو حق الترشيح للمناصب السياسية ما لم نوفر رغيف العيش ، والتعليم لكافة جماهير المواطنين .

**ولذلك ينبغى لتحقيق وجود « الانسان الديمقراطى » أن نسعى فى طرق مختلفة فى آن واحد :**

— طريق الديمقراطية الاقتصادية أى توفير العدالة الاقتصادية بين المواطنين

— تذويب الفوارق بين الطبقات .

— توفير العلم والمعرفة لجماهير المواطنين ومحو الامية .

— وفى نفس الوقت تقرير حق المشاركة فى السلطة لجماهير المواطنين واعطائهم جميعا فرصا متكافئة فى ممارسة حق الترشيح ، وممارسة حق الانتخاب .

**وحينما يتحقق ذلك كله تأتى نتائج الانتخابات معبرة عن حقيقة الاتجاهات السياسية السائدة فى المجتمع ، فلا تحدث ردود افعال ضد الديمقراطية ، ويتبلور بالفعل الفكر الديمقراطى فى ضمير الشعب .** □